

## الأولوية لأرواح البشر وليس للأسلحة!

بيان: اليوم العالمي للنساء من أجل السلام ونزع السلاح 2021

في أوائل ثمانينيات القرن العشرين، اتحدت مجموعة من الناشطات النسويات وناشطات السلام من جميع أنحاء أوروبا للاحتجاج على تكديس الأسلحة والأسلحة النووية. وأعلنَ معاً يوم 24 أيار/مايو يوماً عالمياً للنساء من أجل السلام ونزع السلاح.

وفي هذا اليوم، تكرم رابطة النساء الدولية للسلام والحرية إرثهن وإرث النساء اللاتي يقفن النضال ضد العسكرة في جميع أنحاء العالم.

وبصفتنا ناشطات ونشطاء سلام نسوي من جميع أنحاء العالم، نواصل مطالبة الحكومات باتخاذ تدابير فورية لإنهاء التهديد اليومي للأسلحة وأثرها على الناس والمجتمعات في كل مكان.

لا أحد في مأمن من آثار العنف المسلح

في كل يوم، يموت أكثر من 500 شخص في العالم بسبب العنف المسلح. ويصاب 2000 آخرون بطلقات نارية. ويعاني مليوناً شخصاً على الأقل من جروح جسدية جراء الأسلحة النارية. وهناك عدد لا يُحصى ممن يعيشون مع صدمة نفسية طويلة الأمد سببها العنف المسلح.

لا يقتصر خطر الأسلحة التقليدية وذخائرها على القتل. فهي تهدد الحياة وسبل العيش، وتقوض التماسك المجتمعي، وتدعم الجشع والفساد والفقر وانعدام الأمن. كما تستخدمها جماعات يمينية متطرفة على نحو متزايد في سعيها نحو رؤية عالمية عنصرية ومناهضة للنسوية. وهي تجعل عالماً أقل أماناً وأقل سلاماً وأقل عدلاً. ورغم أن الرجال يمثلون الغالبية العظمى من الضحايا المباشرين للعنف المسلح، فإن النساء والفئات السكانية المهمشة الأخرى يتضررون بشكل متفاوت وغير متناسب من استخدام الأسلحة ووجودها.

فعند وجود أسلحة، تكون النساء أكثر عرضة لخطر العنف الجنسي. وفي المنازل التي يتوفر فيها سلاح، يزيد تعرضهن للقتل على يد الزوج. ويشجع استخدام الأسلحة ضد النساء كشكل من أشكال العنف النفسي، ما يمنعهن من الحصول على الأمان والتعليم والرعاية الصحية والفرص الاقتصادية.

وتترك الذخائر المتفجرة - سواء استخدمت في مناطق مأهولة بالسكان أو تركت بعد النزاعات - أثراً خاصاً على النساء، كتخريب أو تدمير منازلهن ومجتمعاتهن والبنية التحتية التي يعتمدن عليها للتقدم والاستمرارية، وإجبارهن على النزوح وزيادة تعريضهن لمخاطر العنف الجنسي. كما تسبب الذخائر غير المتفجرة 72% من جميع وفيات وإصابات الأطفال في مناطق الحروب في العالم (والسبب جزئياً هو أنهم غالباً ما يظنونها ألعاباً)، وتسبب لهم صدمات جسدية ونفسية طويلة الأمد.

كما يتأثر الأشخاص الذين يهملهم النظام الأبوي والتفوق الأبيض والاستعمار والرأسمالية، وذوي الإعاقة، واللاجئون والمهاجرون وطالبو اللجوء، ومجتمعات الم.ع (أي المثليات/المثليون، مزدوجات/ي الميل، عابرات/ي الهوية الجندرية، ورافضات/ي معايير النوع الاجتماعي التقليدية) أكثر من غيرهم بالعنف المسلح في جميع أنحاء العالم.

تؤثر الأسلحة على الجميع في كل مكان. تؤثر علينا في منازلنا وفي مجتمعاتنا وفي مدارسنا. وهي تهدد السلام، وتضعف المجتمع، وتسرق موارد ثمينة ممن هم في أمس الحاجة إليها.

الحكومات تعطي العنف المسلح أولوية على الأمن الإنساني

على الرغم من الآثار واسعة النطاق والمدمرة للأسلحة، تواصل الحكومات والشركات تكريس تجارة الأسلحة على حساب أرواح البشر وأمنهم.

تتواطأ الدول والشركات في إدامة المفاهيم الأبوية للسلطة والربح ومعايير النوع الاجتماعي التي تربط الذكورة بالقوة والعنف. وهي، دعماً لفكرة الخاطئة القائلة بأن السلام يعني حماية أنفسنا بالأسلحة، تصب قرابة ثلاثة تريليونات دولار كل عام في تطوير الأسلحة ونحو 200 مليار دولار في تجارة الأسلحة العالمية. ولا يسعنا إلا أن نتخيل ماذا سنجني إذا استثمرت هذه الأموال بدلاً من ذلك في المدارس والرعاية الصحية والموارد المجتمعية والبنية التحتية العامة!

تخفق الحكومات أيضاً - بما فيها التي تعلن أنها "نسوية" - في معالجة العلاقة بين الانتشار الواسع للأسلحة وبين الآثار المتفاوتة على النساء والفئات المهمشة الأخرى. وتتجاهل دول أخرى صراحة الانتهاكات المتزايدة لحقوق الإنسان المترجمة أمامها، التي أتاحتها التدفق المستمر للأسلحة. لكن دولاً أخرى تقاوم المشكلة بإجراء تخفيضات هائلة في المساعدات الدولية، ما يؤدي إلى عواقب وخيمة على النساء والفئات المهمشة.

ثمة مشكلة أخرى، هي ضعف تناول مشكلة العنف المسلح ونزع السلاح في خطط العمل الوطنية التابعة لقرارات المرأة والسلام والأمن. وحتى عند تناولها، غالباً ما يستبعد المجتمع المدني من عملية التشاور والتنفيذ.

الإخفاقات الحكومية في مواجهة الآثار العميقة للأسلحة النارية هائلة، و تعادل في كمها الأرواح التي تُزهق كل يوم بسبب الأسلحة.

رابطة النساء الدولية للسلام والحرية تطالب بالتحرك

ثمة حاجة ماسة لتحرك الحكومات لمواجهة الآثار الهائلة للأسلحة على أرواح البشر والأمن الإنساني، والعمل من أجل مستقبل يسوده السلام والمساواة والعدالة للجميع.

جنباً إلى جنب مع ناشطات وناشطي السلام النسوي في العالم، تطالب رابطة النساء الدولية للسلام والحرية الحكومات بما يلي:

- العمل على وقف جميع عمليات إنتاج الأسلحة ونقلها، والوقف الفوري لشحنات الأسلحة المخالفة للقوانين الدولية والإقليمية والوطنية. وبالتحديد، في إطار التزاماتها بالقضاء على العنف القائم على النوع الاجتماعي، يجب أن تمنع الحكومات بيع الأسلحة إلى البلدان التي ترتفع فيها معدلات هذا العنف.
- اتخاذ مزيد من الخطوات لضبط تدفق الأسلحة وانتشارها في بلدانها، كمنع تحويل الأسلحة، والتجريد من السلاح، ونزع السلاح، وخفض موازنات قوات الشرطة.
- تحويل الأموال المخصصة لتجارة الأسلحة والعسكرة إلى البنية التحتية المجتمعية، كالنظم الصحية والموارد المجتمعية والمدارس والوظائف المراعية للبيئة واستراتيجيات مواجهة تغير المناخ.
- تنفيذ حملات وطنية مدرسية ومجتمعية تتحدى المعايير الاجتماعية التي تساوي "الرجولة" أو الذكورة بملكية السلاح، والهيمنة، والعدوان، والاستعداد لاستخدام القوة والعنف، ويجب أن يشمل ذلك، بين أمور أخرى، حظر الإعلانات التي تستغل وتنتشر أفكاراً ضارة عن "الرجولة" لترويج بيع الأسلحة.
- العمل مع الجماعات المدنية لتنفيذ حملات لتثقيف الناس بشأن آثار الأسلحة على حياة البشر في جميع مستويات المجتمع، بما فيها أثر تجارة الأسلحة العالمية على المجتمعات والسكان المحليين.
- ضمان تمثيل منظمات وناشطات/ي المجتمع المدني في العمليات التي تهدف إلى تحسين الأمن الإنساني، وضمان تمثيل وجهات نظر السكان المحليين.

انضموا إلينا في مطالبة الحكومات بإعطاء الأولوية للأرواح وليس للأسلحة! شاركوا هذه الرسالة وأفكاركم/كن مع الأصدقاء وأفراد الأسرة وعلى وسائل التواصل الاجتماعي باستخدام الهاشتاغ #IWDPD.